

ليصاهي الزيادة الأمريكية. وتشير التقديرات إلى أن معدل التضخم سيزيد من 1.1% في 2016 إلى 2% في 2017 فيما يُعزى إلى الإصلاحات الجارية لنظام الدعم.

وتُظهر نواتج المالية العامة في النصف الأول من عام 2017 أنه من المتوقع أن ينخفض العجز إلى 13.5% من 20.8% في 2016. ويرجع هذا التحسُّن إلى ارتفاع عائدات تصدير النفط نتيجةً لزيادة أسعار النفط، والوفورات المتأتية من زيادة تعريفات استهلاك الكهرباء لكبار المستهلكين، وزيادة طفيفة في رسوم الخدمات الحكومية (مثل رسوم تأشيرات الدخول). ولتمويل ميزانية عام 2017، قامت سلطنة عمان بتعبئة 5 مليارات دولار من أسواق الدين العالمية في مارس/آذار وملياري دولار من إصدار سندات إسلامية (صكوك) في مايو/أيار 2017.

ويأتي نقص الوظائف على قمة الهواجس الاجتماعية التي تُورق سلطنة عمان، إذ تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة بلغ نحو 20% في المتوسط، لكنه سجّل نحو 50% في صفوف الشباب، وهي مشكلة ملحة في بلد تقل فيه أعمار قرابة 40% من السكان عن 25 عاماً. ويُفضّل الشباب العماني بشدة وظائف القطاع العام، التي تتميز بارتفاع الأجور أعلى وقلة ساعات العمل، أمّا القطاع الخاص فإنه مازال يعتمد على الأيدي العاملة الوافدة من الخارج. وسُضطر عُمان إلى إيجاد 45 ألف وظيفة سنوياً لمعالجة هذه المشكلة، ولن تكفي الجهود الجارية لإحلال العمانيين محل العمال المغتربين (ما يُسمّى التعمين) بدون تحسين بيئة عمل القطاع الخاص كي يتمكن من خلق فرص العمل والتوظيف.

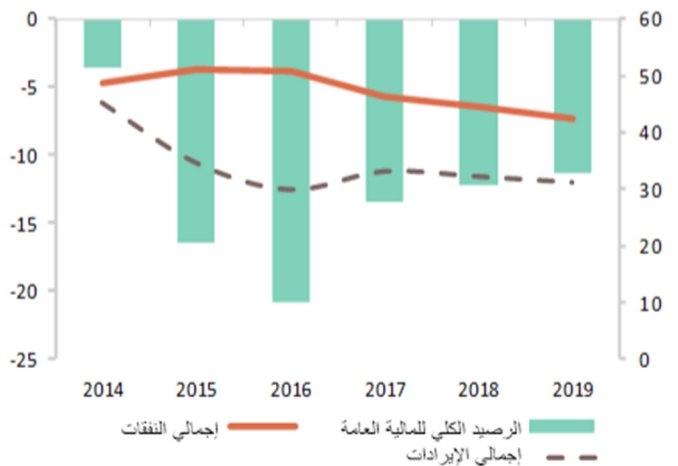
ويتضمن البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي (تنفيذ) خريطة طريق لزيادة مشاركة القطاع الخاص، مع التركيز على الأنشطة اللوجستية، والصناعات التحويلية، والسياحة. لكن ستكون لبعض إصلاحات تنوع الأنشطة الاقتصادية مثل إلغاء الدعم آثار سلبية قصيرة الأجل على السكان. وهكذا، تواجه الحكومة تحدي توفير حماية

مازال النمو في سلطنة عمان هذا العام يعوقه انخفاض إنتاج النفط، وضعف الاستهلاك والاستثمار. ومن المتوقع أن يتراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 0.1% في 2017 من 2.8% في 2016. وكانت مستويات إنتاج النفط القياسية المرتفعة (مليون برميل يوميا) هي المحرك للنمو الكلي في 2015 و2016. وفي 2017، انضمت سلطنة عمان إلى معظم المنتجين غير الأعضاء في أوبك في المشاركة في تخفيضات إنتاج النفط، وهو ما أدّى إلى انكماش نمو قطاع المحروقات بنسبة 2.8%. وتذهب التقديرات إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي سيواصل التراجع ليصل إلى 2.5% في 2017 من 3.4% في 2016، مع انخفاض الإنفاق العام وما لذلك من آثار غير مباشرة على الاستهلاك والاستثمار. وأظهر المسح الوطني لثقة المستهلكين أن مؤشر الثقة تراجع إلى 78.8% في 2016 من 95.3% في 2015. ويُقدّر أن وضع حساب المعاملات الجارية سينحسّن قليلاً ليصل العجز إلى 15.7% في 2017 من 17.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط.

وأثار استمرار العقوبات التي تفرضها دول خليجية على قطر مخاوف بشأن احتمال تعطيل إمدادات الغاز إلى سلطنة عمان من خط الأنابيب القطري، لكن مسؤولين قطريين أكدوا أنهم لا يعتزمون إغلاق خط الأنابيب. والحقيقة أن عُمان استفادت من هذه الأزمة الخليجية، إذ زادت معدلات استخدام موانئها كوسيلة أساسية لتوصيل الصادرات إلى قطر. ولم تحذ عُمان حذو الولايات المتحدة فيما فرضته من زيادات لأسعار الفائدة الرئيسية في الأونة الأخيرة مثلما فعلت الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي، لكن نظرا لربط عملتها المحلية بالدولار الأمريكي فإن البنك المركزي اختار بدلا من ذلك تطبيق زيادة تدريجية لأسعار الفائدة

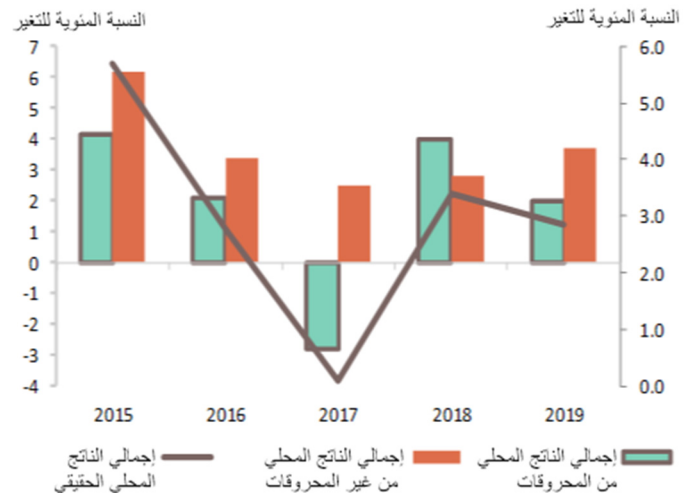
مازلت أسعار النفط المنخفضة التي طال أمدها، وإجراءات التقشف المالي تُؤثر على الاقتصاد العماني وقد ضاعف من هذا التأثير مشاركة عُمان في تخفيضات إنتاج النفط التي قررتها منظمة أوبك في 2017. ومازلت عجوزات المالية العامة وميزان المعاملات الخارجية كبيرة، ومع تزايد لجوء عُمان إلى الاقتراض الخارجي لتمويل عجوزاتها، يزداد الدين العام بسرعة. غير أنه من المتوقع أن ينتعش النمو في الأمد المتوسط، بفعل تعافي قطاع النفط والغاز، وزيادات متوقعة للنمو في القطاعات غير النفطية تنجم عن خطة الحكومة لتنويع النشاط الاقتصادي.

الشكل 2. عُمان / عمليات الحكومة العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات العمانية، وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1. عُمان / النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصادر: السلطات العمانية، وتقديرات خبراء البنك الدولي.

اجتماعية كافية واعتماد سياسات لتخفيف الآثار. وقد يتعين تحديث أساليب ومؤسّسات تحديد المنتفعين، وقياس مستويات الرفاهة وتحليلها، وإعادة التحقق من هذه الأساليب.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي انتعاشاً طفيفاً في الأمد المتوسط. ففي عام 2018، سيُعَدّي انتعاش قطاع المحروقات التعافي مع رفع القيود التي اتفقت منظمة أوبك ومنتجون آخرون على فرضها على إمدادات المعروض من النفط، ومع زيادة مشروع حقل غاز خزان لطاقتة الإنتاجية. وسيؤدّي التعافي التدريجي لأسعار النفط إلى تحسّن مشاعر الثقة، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص، وعليه من المتوقع أن ينتعش معدل النمو إلى 2.9% بحلول عام 2019. وما زال برنامج الحكومة لإصلاح السياسات يتركز على تنويع الأنشطة الاقتصادية وضبط أوضاع المالية العامة. وعلى المدى الأطول، من المتوقع أن تساهم إصلاحات لتحسين بيئة الأعمال مثل قانون ملكية الأجانب، وقانون الاستثمار الأجنبي المباشر، ورفع العقوبات عن إيران في زيادة فرص التجارة والاستثمار. وستظل السياسة النقدية انكماشية مع استمرار صعود أسعار الفائدة. وبسبب زيادة تعريفات استهلاك الكهرباء، وضريبة القيمة المضافة، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 2.6% في 2018 قبل أن يتراجع إلى 1.8% في 2019 مع انحسار ضغوط زيادة التكاليف الناجمة عن إصلاح نظام الدعم.

من جراء قلة الموارد. وستنتقل الحكومة إلى زيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو ما قد يبيّن صعوبته في الأمد القصير بسبب تدني ثقة المستثمرين في المنطقة. ومن المحتمل أن تواجه الحكومة أيضاً اضطرابات اجتماعية بسبب إجراءات إصلاح نظام الدعم. وآفاق الاقتصاد بوجه عام عرضة للعديد من المخاطر. فإذا لم تتحقّق خطط ضبط أوضاع المالية العامة، فقد تفقد سياسة المالية العامة للحكومة الثقة والمصداقية وما لذلك من عواقب سلبية على التمويل. وتشتمل المخاطر الخارجية المحتملة على حدوث صدمات أخرى تتصل بأسعار النفط، وزيادة أسعار الفائدة الأمريكية. وقد يؤدي التراجع المحتمل للدولار الأمريكي إلى زيادة تكاليف الواردات وتدهور ميزان المعاملات الخارجية. فضلاً عن ذلك، إذا استمرّرت تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين - الشريك التجاري الرئيسي لعمان - فإن ذلك سيزيد من مخاطر تدهور الأوضاع. إذ قد تصبح أوضاع التمويل أكثر صعوبة بالنظر إلى اتساع الدين، لاسيما إذا تحوّلت ثقة المستثمرين عن بلدان الأسواق الصاعدة مع زيادة أسعار الفائدة الأمريكية. وقد اتضحت هذه الضغوط بالفعل في التغيير الذي حدث في الأونة الأخيرة في قيادة البنك المركزي والذي أعقب قيام شركة موديز بخفض تصنيفها الائتماني للجهاز المصرفي العماني.

ففي يناير/كانون الثاني 2017، ألغى دعم الكهرباء لكبار المستهلكين الذين يستهلكون مجتمعين ما يزيد على 30% من إجمالي إمدادات الطاقة. فضلاً عن ذلك، من المتوقع أن يتراجع عجز الموازنة إلى 11.4% بحلول عام 2019 وذلك نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% المتوقع أن يحدث في 2018، وضريبة أعلى على أرباح الشركات. ويُقدّر مجموع الوفورات المتراكمة في عائدات الموارد بنحو 38 مليار دولار وقد استخدمت في تمويل عجز الموازنة جزئياً. غير أن زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي ستزيد الدين العام زيادة كبيرة خلال فترة التوقعات، ليصل حسب التقديرات إلى أكثر من 50% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2020 من 5% في 2014. ومن المتوقع أن يتحسن وضع حساب المعاملات الجارية ليصل عجزه إلى 9.2% بحلول عام 2019 مع ارتفاع أسعار النفط ونمو الصادرات غير النفطية. وبحلول عام 2020، من المتوقع أن يؤدي خط أنابيب الغاز مع إيران أيضاً إلى زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال.

المخاطر والتحديات

يتوقف تحقيق نمو اقتصادي شامل ينتفع الجميع بثماره على التطبيق في الوقت المناسب لإصلاحات تنويع الأنشطة الاقتصادية. ومن المحتمل أن تعترض برنامج الإنفاق الضخم على مشروعات البنية التحتية في إطار خطة التنمية التاسعة تأخيرات مع استمرار تعرض المالية العامة للحكومة لضغوط

الجدول 2. عُمان / مؤشرات آفاق أوضاع الفقر الكلية

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2019 م	2018 م	2017 م	ت 2016	2015	2014
2.9	3.4	0.1	2.8	5.7	2.5
3.0	2.5	1.5	1.9	2.9	5.6
2.4	0.9	-3.8	-2.2	0.8	9.6
2.6	2.1	1.7	1.8	2.5	0.8
4.1	2.5	-1.6	2.3	-9.4	-2.1
3.5	2.3	-1.1	-1.5	-3.2	-9.8
..
..
..
..
1.8	2.6	2.0	1.1	0.1	1.0
-9.2	-11.1	-15.7	-17.4	-15.5	5.2
-11.4	-12.2	-13.5	-20.8	-16.5	-3.6

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وقطاع الممارسات العالمية لمكافحة الفقر. ملاحظة: ت = تقديرات، م = متوقع.